

## ( ٣ ) اسرَائِيلِيَّات

### الوزارة الاسرائيلية : تشكيلة « حمايم » ونهج « صقور »

حكومة مع الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن . وقد ساهم بشكل رئيسي في التوصل الى هذا القرار تنازل حركة حقوق المواطن عن شروطها التي وضعتها في السابق لدخول الائتلاف ومنها تعديل الخطوط الاساسية للحكومة ، وعدم ابقاء حقايب شاغرة للمندال . وترك الباب مفتوحا للمندال لمدة ثلاثة اشهر ، يصار بعدها الى اعادة النظر في البنود المتعلقة في الدين في الاتفاق الائتلافي . وقد سد تحرك هذين الحزبين كهيئة واحدة ، الباب أمام القوى التي كانت تسعى في حزب العمل لاستبعاد حركة حقوق المواطن من الحكومة .

وعلق وزير الداخلية السابق يوسف بورج على قرار اللجنة المركزية لحزب العمل بتشكيل حكومة مقلصة فقال : « سأقترح على حزبي ان يقترح ضد الحكومة التي تعتد على ٦١ مقعدا في الكنيست . وانا اعتبر هذه الحكومة هزيلة لسببين : اولا ، ان هذه الحكومة تعتمد على اقلية ضئيلة ، حصلت عليها بفضل اصوات النواب العرب . وثانيا ، اشترك حركات تجعل منها حكومة حمايمية وحكومة غير دينية » ( ر.١٠ - ٧٤/٥/٢٠ ، عدد ٥٢٧ ، ص ٤٦٧ ) .

اما صحيفة يديعوت اخرونوت ( ٧٤/٥/١٩ ) فقد اعتبرت « ان القرار يشكل تحديا للشعب ورغبته » ، بينما رأت معاريف : « انه قدر للحكومة الجديدة منذ البداية ان تكون حكومة مؤتمة . وتشك الصحيفة في ان يكون تأليف الحكومة الجديدة هو الكلمة الاخيرة في الازمة السياسية » .

وقد حظي خروج المندال من الائتلاف الحكومي باهتمام بعض الصحفيين الاسرائيليين ، حيث رأى البعض فيه نهاية للمشاركة التاريخية بين حركة العمل من جهة والمعسكر الصهيوني الديني من جهة اخرى . ولم يقتصر الاسف على هذا الامر على المراقبين من خارج حزب العمل ، بل ان العديد من الاعضاء البارزين في الحزب امثال ملير وايبان وحتى رابين نفسه قد اعربوا عن أسفهم لخطوة

بعد فشل المفاوضات الائتلافية مع المندال ، أصبح الاتجاه في حزب العمل ، كما اشرنا في العدد السابق في هذا الباب ، يسير نحو اقامة حكومة مقلصة يشارك فيها كل من الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن . لكن الى جانب ذلك ، كانت هناك اتجاهات اخرى داخل حزب العمل ، بعضها كان قائما ، قبل استقالة حكومة ملير ( الدعوة الى اقامة حكومة تكنل وطني ) ، وبعضها الاخر استجد بعد الاستقالة . وقد وجدت جميع هذه الاتجاهات تعبيرا لها بشكل اقتراحات قدمت في اجتماع اللجنة المركزية لحزب العمل الذي خصص لمناقشة وقرار الاتفاق الائتلافي الذي تم التوصل اليه مع الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن . وفي نهاية المناقشات التي استمرت ثلاث ساعات ونصف قدم الى اللجنة المركزية لحزب العمل أربعة اقتراحات :

● اقترح بيرل رططور التحفظ من القرار السابق ( اي القرار الذي دعا الى تشكيل حكومة جديدة ) ، ودعا الى اجراء انتخابات بالسرعة الممكنة ، مع استمرار الحكومة الحالية في عملها كحكومة انتقالية . وقد حصل هذا الاقتراح على اصوات قليلة ، وبشكل اساسي من جماعة « رايفي » .

● وسقط اقتراح مشترك تقدم به عضوا الكنيست مردخاي سوركيس ومردخاي بن بورات . ويدعو هذا الاقتراح الى اقامة حكومة تكنل وطني . وقد صوت الى جانب هذا الاقتراح ٤٨ عضوا وعارضه ٢٦٢ عضوا وامتنع ثمانية عن التصويت . وكان اعضاء « رايفي » ايضا وراء هذا الاقتراح بشكل اساسي .

● وسقط اقتراح آخر تقدم به موشي نيتسر وبني مهرباشاك لاقامة حكومة على غرار الحكومة السابقة ( المعراج - المندال - الاحرار المستقلين ) .

● اما اقتراح لجنة المفاوضات فقد قدمه سنكرير عام الحزب اهرودن يادلين : وقد حظي هذا الاقتراح باغلبية كبيرة ، اذ ايدته ٣٠٢ وعارضه ٣٦ وامتنع ستة عن التصويت . ويعفي هذا الاقتراح باقامة